



## معاييرة أخبار الرجم (تابع)

(الحلقة 16)

بين يدي البحث

أول ما سئلت عن أخبار الرجم كان سنة 1997 م حيث كنت في استضافة المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بدعوة من الدكتور طه

جابر العلواني رحمة الله {توفاه الله يوم الجمعة 24 جمادى الأولى 1437}



هـ الموافق: 4 مارس/آذار 2016 م) الأسبوعين.

وكان المعهد يومها وطلابه منشغلين بتدريس كتاب السيد أبي القاسم: محمد حاج



حمد: "العالمية الإسلامية الثانية: جدلية الغيب والإنسان



والطبيعة" فسألته ابنة الدكتور عن قضية "الرجم" في "السنة" مع عدم إيراد القرآن لحد: "الرجم" فيه.



فتوجهت بها إلى مكتبة المعهد وفتحت لها المجلد الثالث من: "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث" بحثاً عن لفظة "رجم" فوجدتها في صفحة 228 في آخر العمود وامتدت إلى صفحة 230 ووضحت لها عمل الرموز وما تشير إليه من مراجع.

ثم أوضحت لها: لماذا يتذرع عليّ إجابتها إجابة علمية شافية دون تخرّيج كل هذه الأخبار، خصوصاً وأن تخرّيج كل أخبار الموسوعة يومها، قد يتطلب شهوراً.

وقد أشرت في كتاب: "الانقلابات البولصرية في الإسلام" ص. 54 وما بعدها إلى الجو العام للفكر السائد يومها في المعهد.

وتتوالت سنين بقدرها منذئذ، دون أن تسنح لنا الفرصة لمعالجتها.

وقد وردت علينا أسئلة تطالب بالبث فيها.

والسائلون عادة، لا يستحضرون الجهد المطلوب لذلك.

كان آخر ما ورد علينا رسالتان:

الأولى: بتاريخ 6 يناير 2015

من السيد:

عبداللطيف اسماعيل <[dalxa2019@hotmail.com](mailto:dalxa2019@hotmail.com)>

وجاء فيها:

السلام عليكم ورحمة الله الدكتور محمد عمراني نشكرك على دورك الكبير في تصحيح الأحاديث لنهاية امتنا من جديد لتبدأ عصر جديد بعض التحية كنت أود أن أتأكد بخصوص صحة الأحاديث التي تتكلم عن علامات الساعة وال المسيح الدجال وعيسي ويأجوج وصحة أحاديث عذاب القبر وصحة **احاديث الرجم** وصحة أحاديث الرده وأشكركم وجزاكم الله خير

والثانية بتاريخ 15 أغسطس 2015

من طرف السيد:

**Mohammed Amin <[amin.alnazari@gmail.com](mailto:amin.alnazari@gmail.com)>**

وجاء فيها:

هل أحاديث **رجم الزاني المحسن** صحيحة أم هي معلولة ؟

**قالَ:**

فهذا نموذج من الأسئلة "المعمرة" (قد مر عليها الآن 20 عاماً) ولم يتسع وقتنا ولا سمحت البرمجيات التحليلية بذلك سوى مؤخراً.

ولكل شيء آجل.  
وكان أمر الله قدرًا مقدوراً.

## وفيما يلي تفاصيل الإجابة (تابع):

### مناقشة النتائج التي توصلنا إليها

يتضح من الجرد التفصيلي في الحلقة 15 أنه لم يسلم لنا من كل الأخبار



الواردة في الرجم  
16

سوى الأخبار الثلاثة المبينة في الألواح 8 و12 و



أما باقي الأخبار الأخرى، فكلها ساقطة من جهة النقل.

(1) اثنتان منها انتشرتا في المدينة، ودارتا على الفقيه عبد الله بن عبد

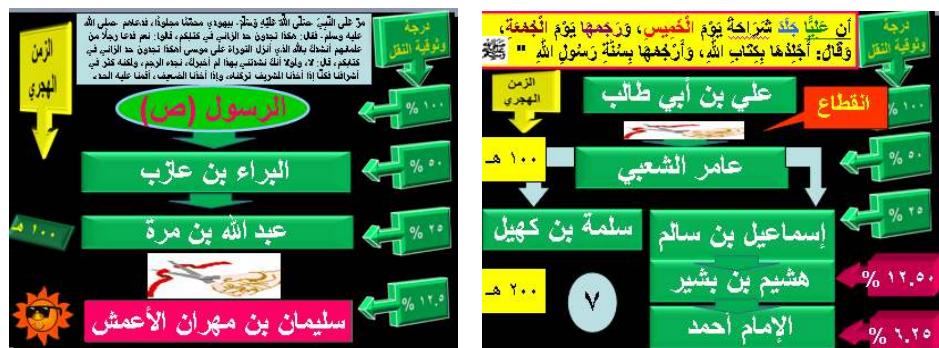
الله بن عتبة المد니 (ت: 92 هـ !.... 98 هـ) ولا متابع له في أي منها.



(2) واثنتان منها انتشرتا في الكوفة وتدوران على رجلين:

- أ - المحدث والفقیه عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي (ت: 102 هـ)، المتفرد بخبر عن علي بن أبي طالب، ولا متابع له فيه.

- ب - والمحدث سليمان بن مهران الأعمش ☼، المتفرد بخبر عن عبد الله بن مرة، المتفرد به بدوره عن البراء بن عازب.



(3) واثنتان منها انتشرتا في البصرة وتدور:

- أ - إحداها على الفقيه: الحسن بن أبي الحسن البصري (ت: 110 هـ) ☼، ولا متابع له فيها.

**- بـ - وآخري اختلت من طرف قتادة بن دعامة ، البصري**  
**(61 هـ - 117 هـ) وتفرد بها شعبة بن الحاج عنه.**



**(4) وانتشرت رواية أخرى في مرو وهي من اختلاق القاضي:**

**سلیمان بن بردیدة المرزوی (16 هـ - 105 هـ)**



**قلت:**

**يستوقفنا في هذه النتائج ثلاثة أشياء.**

**(1): كون ثلاثة من دارت عليهم هذه الأخبار كانوا من الأئمة الكبار، ومن دارت عليهم الفتوى ومن كان يشار إليهم بالبنان في عصرهم.**

(2): أنهم كلهم كانوا معاصرين لبعضهم البعض،

(3): أنهم كلهم كانوا قريبي الوفاة من بعضهم البعض، إلى درجة أن فارق الزمن بين أقدمهم موتاً وأخرهم موتاً لا يتجاوز العقدين !

قالَ:

وبما أن **الشك المنهجي** يلعب دوراً مهماً لدى المحدث الهندسي، كرائز في تقبل الأخبار أو لفظها، إعمالاً للأمر الرباني الوارد في الآية 26 من سورة الإسراء:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالثَّوَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾

فهذا التوافق بين كل هؤلاء الفرقاء، يثير سؤالين:

- أ - هل حصل هذا التوافق بالصدفة، أم **بالتواطؤ** ؟

- ب - وإن حصل **بالتواطؤ**، فلأي غرض ؟

لنفترض إذن، تشغيلأً لهذا المنهج، بأن الفقهاء **تواطئوا** على وضع هذه **الأخبار الستة، لغرض ما** !

وهذا **فرض عمل** ليس بالنظري فقط، كما قد يتخيّل البعض.

ذلك أنه قد ثبت لدينا، وبالدليل القاطع، حصول مثل هذا **التواطؤ** في بعض **الأخبار المرتبطة بالسياسة**.

انظر على سبيل المثال على موقعنا:

أ) أحاديث في السياسة لا تصح: الأئمة من قريش"، الحلقة 5

ب) أحاديث في السياسة لا تصح: خلافة النبوة"،

ت) إجابة الحيران بخصوص خبر الكسae المكذوب على الرسول،  
ث) المهدى اللامنطر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند  
البرتغال  
وغيرها.

**قلت:**

ليلاحظ القارئ:

أنتا بطرحنا للسؤال بهذه الشاكلة تكون قد انتقلنا من مباحث الاتصال وتنقل  
الرسائل بين النقلة (الرواية) وهو مبحث تقتصر صرف،  
إلى فضاء: المرافعات والادعاء والقضاء والمحامين ورجال المباحث الذين  
يستطعون الأدلة، ويقلبون فيها الرأي، بغية إثبات تهمة **التواطؤ** في حق  
هؤلاء الفقهاء أو نفيها عنهم.

**فماذا تقول المعطيات التي بين أيدينا؟:**

— النصوص الخبرية التي استعرضناها، تشهد بحصول **فورة**، غير مسبوقة  
في تاريخ الإسلام تمثلت في **اخلاق أخبار بهرج** متعددة المعنى ومتعددة  
**الإخراج**، منسوبة إلى فقهاء الأمصار الكبار، عمّت الساحة الفقهية مع  
**نهاية القرن الأول الهجري**

**والسؤال الذي يطرح نفسه:**

ما الذي طرأ على الساحة الإسلامية، البيئة الحاضنة للمسلمين، مع نهاية  
القرن الأول الهجري (100 هـ) ليتفجر فيها هذا الكم الهائل من الأخبار  
البهرج؟

لن يطول بنا التخمين وتقليل الحجارة كثيراً.

ذلك أن أكبر حدث سياسي حصل مع نهاية القرن الأول الهجري، كان تولية عمر بن عبد العزيز لسدة الخلافة سنة 99 هـ، على غير المنتظر والمعهود في عالم السياسة، ضمن أعراف تلك الحقبة التاريخية!.

ومن المعلوم أن الفقيه عبيد الله ، كان له تأثير كبير على عمر بن عبد العزيز، كما تشهد لذلك المعطيات التي بحوزتنا.

**فعن: معاذة عبيد الله**  عند عمر بن عبد العزيز

قال الإمام أحمد في كتاب: "العلل ومعرفة الرجال" (2: 2359/306)، رواية ابنه عبد الله ، بسنده إلى عمر بن عبد العزيز:

"المجلس من الأعمى: عَبْيُدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَتَّبَةَ بْنُ مَسْعُودٍ أَحَبَ إِلَيْيِّ مِنْ أَلْفِ دِينَارٍ".

**وعن علاقة عمر بن عبد العزيز ب عبيد الله** 

قال الإمام أحمد في: "العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (3/6156/502):

كَانَ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزَ يَأْتِي عَبْيُدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَتَّبَةَ يَسْأَلُهُ وَهُوَ أَمِيرٌ وَرَبِّمَا أَذْنَ لَهُ وَرَبِّمَا رَدَهُ ..

**قلت:** 

كان الخليفة الأموي: **الوليد بن عبد الملك** (50 هـ - 96 هـ) قد ولّى عمر بن عبد العزيز (61 هـ - 101 هـ) على إمارة المدينة في ربيع الأول من سنة 87 هـ، قبل أن يضم إليه ولاية الطائف سنة 91 هـ، ليصبح ولّياً على كل الحجاز.

ثم عزله عنها، بطلب منه سنة 92 هـ.

وهذا يعني أن سن عمر بن عبد العزيز لما ولّى **إماراة المدينة** لم يكن يتّجاوز 26 سنة.

وقد مكث أميراً على الحجاز كله إلى أن بلغ سن 31 سنة.

**وعن علم عبد الله :**

قال الحافظ أبو الحجاج: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزي (ت: 742 هـ) في: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (19: 75) بسنده إلى ابن شهاب الزهري:

ما جالست أحداً من العلماء إلا وأرني أني قد أتيت على ما عنده ،  


وقد كنت أختلف إلى عروة بن الزبير حتى ما كنت أسمع منه إلا معاداً  
  
ما خلا عبد الله بن عتبة فإنه لم آته إلا وجدت عنده **طريقاً !!!**

**قلَّ:**

المطلوب في النقلة (حملة الأخبار) هو النقل الصرف للأخبار بدون زيادة أو نقصان.

– وبما أن ما ينقلونه، وهو حديث رسول الله ﷺ، محدود ومحدود ومتوقف بعد وفاة الرسول ﷺ.

– وبما أن ما يمكن أن يحفظه أي ناقل من الحديث، هو كذلك محدود



ومحدود، فطبعي جداً أن ينجز أي ناقل مما قد يحفظ، متى أح وثابر المتنقي عنه في طلب سماع المزيد.

لذلك فشهادة الزهري في شيخه عبد الله , ليست في صالح الأخير، كما قد يتadar لأول وهلة ! بل العكس.

ذلك:

– أن عدم النضوب في القول !

– واستحداث شيء طريف في كل مرة !

– وعند الطلب !،

– وعلى البديهة !،

**ليس من العلم في شيء!**

**قلت:** 

ولعل الشهادة التالية توضح الأمر أكثر:

قال يعقوب بن عبد الرحمن عن الزهري :

كَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لَا أَشَاءُ!!!! أَنْ أَقْعُ مِنْهُ عَلَى  
مَا لَا أَجِدُهُ إِلَّا عِنْدَهُ، إِلَّا وَقَعْتُ عَلَيْهِ!!!

وهذا يعني أن الزهرى، كلما خامرته فكرة، ومهما كانت مجنونة مسكن عند باقى الفقهاء، إلا وذهب بها إلى الفقيه: عبيد الله , وهو موطن تمام اليقين بأن سيكون للكفيف فيها قول طريف محدث!.

وهذه شهادة مهذبة من الزهرى في شيخه بأنه كان من يُغرب .

و عن مكانة عبيد الله  عند عمر بن عبد العزيز

قال البخاري في: "التاريخ الكبير"، بحواشي محمود خليل (5) : (385)

قال ابنُ بُكَيرٍ: عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

لو كَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا (كان عبيد الله  قد توفي خلال الفترة: ( 92 هـ... 98 هـ) ما صَدَرْتُ إِلَّا عَنْ رأِيهِ، وَلَوْدِدتُّ أَنْ لِي مَجْلِسًا، أَوْ نَحْوَهُ، مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا.

 **قلَّ:**

يظهر من سيرة الزهرى وعمر بن عبد العزيز، أنهما غادرا المدينة والتحقوا بالشام مبكرا.

ف **الزهري** قدم على الخليفة **عبد الملك بن مروان**، الذي حكم خلال الفترة {**86 هـ - 96 هـ**}، سنة 82 هـ وأصبح ضمن بطانته، ثم بطانة خلفاء بني أمية من بعده، حيث خدم:

- **الوليد بن عبد الملك**، الذي حكم خلال الفترة (**86 - 96 هـ**)، ثم:
- **سليمان بن عبد الملك** ، الذي حكم خلال الفترة (**96 - 99 هـ**)، ثم :
- **عمر بن عبد العزيز** ، الذي حكم خلال الفترة (**99 - 101 هـ**)، ثم:
- **يزيد بن عبد الملك**، الذي حكم خلال الفترة (**101 - 105 هـ**)، حيث استقضاه **يزيد** على قضائه مع **سليمان بن حبيب المحاربي**، ثم لزم الخليفة:
- **هشام بن عبد الملك**، الذي حكم خلال الفترة (**105 - 125 هـ**)، وكلفه الأخير بتربية أبنائه، إلى أن مات وهو في خدمته سنة 124 هـ.

**قلت:** 

فيكون ابن شهاب **الزهري** قد أمضى من عمره في البلاط الأموي زهاء 42 سنة (82 هـ - 124 هـ) خدم فيها ستة خلفاء.

وبمماته كانت الدولة الأموية على مسافة ثمانية سنوات فقط من أفالها.  
أما **عمر بن عبد العزيز** فقد غادر المدينة بدوره والتحق بالشام سنة 92 هـ.

وهذا ما يفسر التذبذب والخلط والخبط في تحديد سنة وفاة **عبد الله** ، التي تأرجحت رجماً، أو تخميناً من سنة رحيل **عمر بن عبد العزيز** إلى الشام وهي 92 هـ، إلى سنة 99 هـ، وهي سنة بيعته بالخلافة!.

**قلت:** 

و بمجرد أن اعتلى عمر بن عبد العزيز سدة الخلافة سنة 99 هـ، بادر إلى تولية كل من:

أ) الفقيه: الحسن البصري على قضاء البصرة،

ب) والفقيه: عامر الشعبي على قضاء الكوفة.

قال محمد بن سعد في: "الطبقات الكبرى"، ط العلمية (6: 264)

وكان عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب والي عمر بن عبد العزيز على العراق فولى عامراً الشعبيَّ قضاء الكوفة.

وقال محمد بن جرير الطبرى في: "تاريخ الرسل والملوك"، وصلة تاريخ الطبرى (6 / 554)

كان الواقدي يقول:

- كان الشعبي على قضاء الكوفة أيام عمر بن عبد العزيز من قبل (واليه) عبد الحميد بن عبد الرحمن،

- و الحسن بن أبي الحسن البصري على قضاء البصرة من قبل (والى عمر بن عبد العزيز): عدي بن أرطاة

 **قلَّ**:

كان الحسن لما ولي قضاء البصرة، قد بلغ من الكبر عتيماً، حيث ناهز عمره الثمانين سنة.

فاشتكي وطلب من ولی عمر بن عبد العزيز على البصرة: عدي بن أرطاة الفزارى (ت: 102 هـ) أن يعف عنه وألح على ذلك حتى استجاب له.

وقال خليفة بن خياط في: "التاريخ" { تاريخ خليفة بن خياط } (ص: 324):

حدَثَنَا عَامِرُ بْنُ حَفْصٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاطَةَ أَنَّ اجْمَعَ نَاسًا مِمَّنْ قَبْلَكَ فَشَارَوْهُمْ فِي إِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَالْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ الْجَوْشَنِي وَاسْتَقْضَ أَحَدَهُمَا.

فُجِّمِعَ عَدِيٌّ نَاسًا فَحَافَ الْقَاسِمُ أَنَّ إِيَّاسًا أَعْلَمُ بِالْقَضَاءِ وَأَصْلَحُ لَهُ مِنِي.  
فَوْلَاهُ عَدِيٌّ.

**قالَ:** 

ثم إن عمر بن عبد العزيز أطلق إبان فترة حكمه مشروعه في "جمع السنّة" فكلف عامله على المدينة: أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حازم، بجمعها:

قال يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي ، أبو يوسف الفسوسي (ت: 277 هـ) في كتاب: "المعرفة والتاريخ" (1: 442): أنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرُو بْنِ حَرْمَ:

اَنْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ سُنَّةً أَوْ حَدِيثِ عَمْرَةَ فَاکْتُبْهُ فَإِنِّي  
خَشِيتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ.

وهو المشروع الذي سيتكلف بإتمامه ابن شهاب الزهرى المدنى (52

هـ - 124 هـ): التلميذ المباشر لـ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَّبَةَ ، حيث سيجمع الزهرى حوالي 2200 من الأخبار، نصفها مسند.

ويعتبر هذا أول جمع للأخبار، التي لها تعلق بالحديث النبوى الشريف الرائق في المدينة والشام، لكن من دون فرز لها أو تمحيص أو نقد.

فهو جمع احتوى الغث والثمين.

**قالَ:**

يتضح من لملمة كل هذه الخيوط وتفكيك ما بينها من روابط وأواصر ووشائج ثلاثة أمور:

أ) وجود مشروع سياسي إصلاحي لتأطير الدولة،

ب) وجود فقيه منظر لهذا المشروع الإصلاحي وهو عبيد

الله ﷺ، اجتمعت فيه معارف لم تجتمع لغيره في زمانه،

ت) استحداث عقيدة سياسية للدولة، على شكل بيان سياسي، جاءت

تفاصيلها في الخطبة التي يرويها عبيد الله بن عبد الله بن عتبة :

منسوبة إلى عمر بن الخطاب.

ث) وجود قائد سياسي يحظى بالقبول والدعم الشعبي يسهر على تنزيل

المشروع على أرض الواقع وهو الخليفة: عمر بن عبد العزيز.

وقد مثلت هذه البنود الأربع الخطوط العريضة لهذا المشروع الإصلاحي

الألف، الذي توخى إرساء الحكم الأموي على قواعد سياسية جديدة، تحتكم

بموجبها الدولة في أمورها كلها إلى:

أ) القرآن الكريم،

ب) والسنّة النبوية،

وتتوخى تكريس:

ت) العدل ،

ث) والتقشف في المصارييف،

جاء في: "الموسوعة الفقهية الكويتية" (26: 122):

ولما استخلف عمر بن عبد العزيز وفدا عليه الشعراً كما كانوا يقدون على الخلق قبله، فاقموا ببابه أيامًا لا يأذن لهم بالدخول، حتى قدم عدي بن أرطاة وكانت له مكانة، فتعرض له جرير {الشاعر} وطلب شفاعة، فاستأنس لهم، فلم يأذن إلا لجرير، فلما مثل بين يديه قال له: إن الله ولا تقل إلا حفلا، فمدحه بآيات، فقال عمر: يا جرير، لقد وليت هذا الأمر وما أملك إلا ثلاثة، فعائنة أخذها عبد الله، ومائة أخذتها أم عبد الله، يا علام: أعطه المائة الثالثة، فقال: والله يا أمير المؤمنين، إنها لأحب مال كسبته إلى.

ج) وحسن الإدارة،

ح) ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وهو ما سد **الثغرة التأسيسية** في الحكم التي سادت الدولة الأموية، بعد انفراط عقدها بعد وفاة الخليفة يزيد بن معاوية في ربيع الأول من سنة 64 هـ، وانفصال بعض الأقاليم عن مركز الخلافة.

## البحث عن الخيط الرفيع لتأثير الدولة

قال أبو محمد: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ) في كتابه: "المحلى بالأثار" (8: 117) بسنده إلى: عبد الرزاق

الصناعي ، عن معمر قال:

كان عدي بن أرطاة - هو عامل البصرة - يبعث إلى الحسن كُلَّ يومٍ بحجان ثريد.



  **فِيَأْكُلُ الْحَسَنَ** مِنْهَا وَيُطْعِمُ أَصْحَابَهُ.

- قال:

وَبَعَثَ عَدِيًّا (بِمَا! ) إِلَى **الْحَسَنَ**   ، وَالشَّعْبِيٌّ، وَابْنُ سِيرِينَ،

  **فَقَبَلَ الْحَسَنَ** ، وَالشَّعْبِيُّ،

  **وَرَدَ ابْنُ سِيرِينَ.**

 **قلت:**

 .  
  **لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي هَصِيفَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ**

وَهَذَا لَا يَنْفِيهَا، لَأَنَّ ابْنَ حَزْمَ، أَمْوَى الْهَوَى كَمَا لَا يَخْفَى، وَيَكُونُ قَدْ  
اسْتَعْمَلَ هَصِيفَةً أَنْدَلْسِيَّةً.

واضح من فحوى هذين الخبرين أن الفقيهين:

  **1) الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ**

**2) وَعَامِرُ الشَّعْبِيٍّ**

يُنْطَبِقُ عَلَيْهِمَا وَصْفُ فَقَهَاءِ السُّلْطَةِ.

 **قلت:**

وما كان ليتحرجا من هذا اللقب ضمن هذه المنظومة في الحكم،

حيث كان يناظر بالحكام ثلاث مهام رئيسية:

(1) الفتوحات،

(2) واستتاب الأمان الداخلي والخارجي،

(3) وتنفيذ أحكام الشريعة التي يصدرها الفقهاء.

لكن يبقى مع ذلك سؤال شارد:

لأي غرض حصل هذا التواطؤ؟

 **قلت:**

هذا السؤال يقودنا إلى البحث في:

### **أثر العقيدة السياسية للدولة الأموية**

ولعل أهم ما يستوقف المرء في **الخطبة المزعومة** (**البيان السياسي**) لـ

**عمر بن الخطاب** في آخر حجة حجها، التي انتقد عبيد الله بن عبد الله

بن عتبة بن مسعود  فقراتها بعنایة: الفقرة التالية :

"لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ !!! حَتَّى يَقُولَ قَائِلُ :

ما أَجَدُ الرَّجْمَ  في كِتَابِ اللَّهِ ؟!

فِي كِتَابِ اللَّهِ الْجَلْدُ ! 

فَيَضْلُوَا 

بَئْرُكِ فِرِيْضَةٍ

مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ

أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ

- إِذَا أَحْصِنَ الرَّجُلُ

- وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ

أو:

- كَانَ حَمْلُّ،

أو:

- اعْتِرَافٌ.

وَقَدْ قَرَأْتُهَا

الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَيَّا فَارْجُمُوهُمَا

رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ

فَلَمْ:

وَهِيَ فَقْرَةٌ لَا يُسَاوِرُ مِنْ لَهُ عِلْمٌ بِكِتَابِ اللَّهِ أَدْنَى شَكٍّ مِنْ كُونِهَا

مُوْضُوْعَةٌ لأن:

أ) كُلُّ نُصُوصِ الْقُرْآنِ ذُوَاتُ الْعَلَاقَةِ،

ب) وكل الأحاديث ذات العلاقة والموثقة إلى الرسول ﷺ  
**خالفها في المطلق**، على ما ثبّتنا منه، وبتفصيل، من خلال هذه الحلقات  
 الأربع عشرة.

وعلى ضوء هذه النتيجة النهائية:

نقر أن لا محيس من اتهام الفقيه عبيد الله  ب اختلاق  هذه الفقرة  
 ووضعها على لسان: عمر بن الخطاب  
 لسبب موضوعي وجيه وهو:

أن لا أحد من **الفقهاء الستة** المعاصرين ل عبيد الله  بالمدينة رووا هذا  
 الأثر عن عمر بن الخطاب ! ولا نقله أحد غيره، اللهم ما كان من رواية **مرسلة**  
  
 للفقيه سعيد بن المسيب، متحها من عبيد الله  ولا فكاك.

**قال:** 

فيكون هذا الخبر:



## **المكذوب على عمر بن الخطاب أول ما وضع**

من أخبار



**في الرجم . حتى هذا التاريخ.**

بل نستطيع أن نحدد حقبة اختلاق هذا الخبر بدقة أكبر من خلال بعض القرآن.

فقرر بأن عبيد الله **اختلق** هذا الخبر قبل سنة 82 هـ، وهي سنة مغادرة ابن شهاب الزهرى ، الراوى للخبر عنه للمدينة نهائياً والتحاقه ببطانة الخليفة الأموي بدمشق عبد الملك بن مروان.

ثم أتى عبيد الله **آخر** وهو المبين في اللوح أسفله:



ورواه الزهرى أيضاً عن عبيد الله قبل سنة 82 هـ.

**قال:**

فإن يتفرد عبيد الله بخبر غريب واحد، فهو إشكال عويص في حد ذاته، أما وأن يتفرد بخبرين غريبين وفي ذات المعنى وفي نفس

 الحقبة الزمنية، وتنوع قصصي محترف، فهذا يثبت تهمة **الوضع** والقصدية المبيتة في تحقيق ذلك.

وبما أن عبد الله  اختار في بيانه السياسي للدولة الأموية الخليفة الراشد الثاني: عمر بن الخطاب، ك نموذج مثالي للحاكم، فيكون توليد الأخبار المؤيدة والمتوافقة تدرج تلقائياً ضمن تحصيل حاصل.

 وهذا تبع هذين الخبرين أخبار أخرى **اختلت**  مباشرة بعد تولي عمر بن عبد العزيز لسدة الخلافة خلال الفترة (99 هـ - 101 هـ).

 فاحتلق **خبر كوفي** يرويه عامر بن شراحيل الشعبي (ت: 102 هـ) عن 

 على بن أبي طالب مفاده أن الأخير جمع فيه حدين: الجلد 

 والرجم  في امرأة محسنة زنت!

 واحتلق **خبر بصري مرسل**  يروى عن الحسن بن أبي الحسن البصري (ت: 110 هـ) يقول الرسول ﷺ:

 خدوا عني خدوا عني قد جعلني الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد  مائة

 وتغريب سنة، والثيب بالثيب **الرجم** 

وهذا المعطى الأخير يثبت في المطلق **استحالة** أن يكون الحسن البصري سمع  هذا **الخبر** من في شيخه: المقرئ الزاهد: حطان بن عبد الله

 الرقاشي (ت: 71 هـ)، لأن الأخير توفي قبل أن يرى هذا الخبر النور بعقود.

## ما القصد من هذا الوضع؟

ما الحافز والداعم للفقيه عبيد الله  في مخالفة صريح الكتاب، وموثوق الأخبار، ليخترع ما اخترع من أخبار بهرج، ولينسج معاصروه على منواله حتى بعد وفاته؟.

ما أجد من إجابة سوى أن يكون الفقيه عبيد الله  غالب العمل بشرعة من قبلنا، وهم اليهود، على ما جاء في شرعة محمد .

## انتهى وتأيه الحلقة (17)

كيف ننزل النصوص المخضرة على الواقع؟